

قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦ / ١٠ / ٢٧

بشأن تعديل المواد أرقام (٢٧، ٢٦، ١٩، ١٤، ٩، ٣، ٢) من النظام الأساسي
للمجموعة المصرية لتأمين الأخطار النووية

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ،
وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية والصادر
بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ،
وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧١) لسنة
١٩٨٣ باعتماد النظام الأساسي للمجموعة المصرية لتأمين المنشآت النووية
وتسجيلها برقم (٢) ،
وعلى النظام الأساس للمجموعة وتعديلاته ،
وعلى محضر إجتماع الجمعية العامة للمجموعة المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٤ / ٢٠١٥ ،
وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠١٦
في هذا الشأن .

"قرار"

مادة أولى : تعديل المواد أرقام (٢٧، ٢٦، ١٩، ١٤، ٩، ٣، ٢) من النظام الأساسي للمجموعة بحيث
يكون نصها بعد التعديل على النحو التالي :

المادة (٢) :

غرض " المجموعة المصرية لتأمين الأخطار النووية " القيام ونياابة عن الشركات
الأعضاء ولحسابهم - بإدارة كل ما يتعلق بالعمليات التأمينية من تأمين وإعادة تأمين
وكذا الحساب المشترك للشركات الأعضاء وتقوم المجموعة فى سبيل تحقيق ذلك الغرض
بالعمليات التالية " :

١- التأمينات المتعلقة بإقامة وتركيب المنشآت النووية ، بدءا من عمليات التجهيز
للموقع والنقل البحرى والتخزين وحتى إتمام عملية الانشاء والتجارب .



- ٢- التأمين على مسئولية القائم بالتشغيل .
- ٣- التأمين من الأضرار المادية الناتجة عن التشغيل والتي تلحق بالمنشآت النووية.
- ٤- تأمين الاخطار الاخرى المتعلقة بالمنشآت النووية.
- ٥- التعاون فى مجال تأمين الاخطار النووية مع المجمعات المثلثة فى العالم.
- ٦- قبول حصص إعادة تأمين من مجمعات تأمين الاخطار النووية فى نطاق الحدود والشروط التى ينظمها هذا النظام واللوائح الداخلية للمجموعة .

المادة (٣) :

المجموعة لا تهدف الى تحقيق أى أرباح لذاتها ولا تتحمل أى خسائر نتيجة مباشرة أعمالها

المادة (٩) :

تتكون الجمعية العامة للمجموعة من رؤساء الشركات الأعضاء أو نوابهم أو الأعضاء المنتدبين أو من يفوض عنهم ، وتعتبر السلطة العليا لها ، ويرأس الجمعية العامة رئيس اللجنة الإدارية أو من ينوب عنه فى حالة غيابه .

وتتعد الجمعية العامة للمجموعة مرة واحدة على الأقل فى السنة بناء على دعوة من رئيسها أو بناء على طلب موجه من نصف الأعضاء للرئيس لدعوة الجمعية العامة للإعقاد

وتكون الدعوة فى موعد خمسة عشر يوما قبل انعقاد الجمعية ، ولا يكون انعقاد الجمعية صحيحاً الا بحضور الأغلبية المطلقة (٥٠% + ١) لأعضائها وتعتبر قرارات الجمعية نافذة بمجرد صدورها .

ويحضر الجمعية العامة ممثل عن الهيئة العامة للرقابة المالية ومراقب الحسابات على أن لا يكون لهم صوت محدود .

وتختص الجمعية العامة بما يلى :

- وضع السياسة العامة للمجموعة والخطط التى تكفل تحقيق الأهداف التى انشئت من أجلها ومتابعة تحقيق تلك الأهداف .
- وضع شروط الانضمام او الانسحاب من المجموعة .
- النظر فى طلبات الانضمام الى المجموعة او الانسحاب منها ويكون القرار بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية العامة على الاقل .
- اعتماد اللوائح التى تضعها اللجنة الإدارية للمجموعة .
- اعتماد الموازنة التقديرية للمجموعة .



محضر

- اعتماد الميزانية والحسابات الختامية السنوية للمجموعة فى ضوء التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وكذا التقرير السنوى الفنى والمالى عن نشاطها .
- تعيين المدير العام للتنفيذى للمجموعة وتحديد راتبه ومخصصاته المالية .
- اختيار رئيس اللجنة الإدارية للمجموعة وتحديد الشركات التى يكون ممثلوها أعضاء فى اللجنة

- تحديد فئة بدل حضور اجتماعات اللجنة الإدارية والجمعية العامة .
- تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه .
- النظر فى أية مسائل تتعلق بأعمال المجموعة على وجه العموم .
- وتصدر جميع قرارات الجمعية العامة بنسبة تصويت الأغلبية المطلقة (٥٠+١) من اجمالى الأصوات الحاضرة فيما عدا :
 - الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسى للمجموعة والجدول المرفق به .
 - الموافقة على حل المجموعة ، وإصدار القرارات اللازمة لذلك وفقا لأحكام القانون .
- فتصدر بنسبة تصويت ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية من اجمالى الأصوات الحاضرة .

المادة (١٤) :

يكون للمجموعة مدير عام تنفيذى ويصدر بتعيينه قرار من الجمعية العامة بتولى بتولى تصريف شئون العمل بالمجموعة عن طريق أجهزة الفنى والإدارية - وذلك فى حدود السلطات التى تحددها اللجنة الإدارية للمجموعة المصرية لتأمين الاخطار النووية - ويحضر اجتماعات اللجنة الإدارية دون ان يكون له صوت محدود فيما يتخذ من قرارات .

كما يختص المدير التنفيذى بالآتى :

- ١- إعداد تقرير فنى عن اعمال المجموعة كل ستة اشهر أو كلما طلبت اللجنة الادارية منه ذلك .
- ٢- اعداد التقرير السنوى عن نشاط المجموعة متضمنا حساب جاري شركات التأمين الاعضاء وقائمة المركز المالى .
- ٣- اعداد الموازنة التقديرية للمجموعة قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل .

المادة (١٩) :

على كل شركة من الشركات الأعضاء فى المجموعة أن تظهر كل ما يخص حصتها من حسابات المجموعة المصرية لتأمين الأخطار النووية فى سجلاتها ، وتحمل الشركة الضرائب المستحقة عن هذا النشاط وتتولى سداده بمعرفتها وعليها إخطار المجموعة بما يفيد السداد



لإبراء ذمة الجمعية أمام جميع مأموريات الضرائب بمختلف أنواعها فيما تزاوله من نشاط نيابة عن الشركات الأعضاء .

المادة (٢٦) :

تعتبر أصول الجمعية وفقا للقيمة السوقية وكافة مخصصاتها من الأرصدة الدائنة للشركات الأعضاء المؤسسين ، وتوزع عليهم فى حالة حل الجمعية او انتهاء الغرض من تكوين المخصص وفقا لنسب المشاركة التى كانت مطبقة عند التأسيس ، أما حساب حقوق والتزامات الشركات التى تنضم الى الجمعية فيكون منذ تاريخ انضمامها .

المادة (٢٧) :

على الجمعية أن تثبت فيما يصدر عنها من أوراق رقم وتاريخ تسجيلها بالهيئة العامة للمراقبة المالية .

مادة ثانية : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه

صدر فى : ٢٠١٦ / ١ /

محضر

رئيس مجلس الإدارة
(شريف سامى)



٤٦٠٧٦